الرياض

98189

الثلاثاء ٨ رمضان ١٤٢٦هـ - ١١ أكتوبر ٢٠٠٥م - العدد ١٣٦٢٣

إنشاء سوق ثانوية للسندات الحكومية ووضع نظام للرهن العقاري

الملك عبدالله: سياستنا الاقتصادية تضبط مسيرة التنمية وتخفض الدين العام وتبني احتياطات ملائمة تساعد على التكيف مع تقلبات أسعار النفط

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء مساء أمس الاثنين في قصر السلام بمحافظة جدة.

وأطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس في بدء الجلسة على نتائج مباحثاته مع أخيه فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية التي تناولت مجمل الاوضاع والاحداث في المنطقة والعالم وخاصة تطورات القضية الفلسطينية والأوضاع في العراق إلى جانب آفاق التعاون بين البلدين وسبل دعمها وتعزيزها لما يخدم البلدين والشعبين الشقيقين.

كما أحاط خادم الحرمين الشريفين المجلس بمضامين اللقاءات والاتصالات والمشاورات التي جرت خلال الايام الماضية مع بعض قادة دول العالم ومبعوثيهم وممثليهم التي تركزت على مستجدات الأحداث على مختلف الأصعدة.

وبين معالي وزير الثقافة والإعلام الاستاذ اياد بن أمين مدني في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة أن المجلس أعرب عن تعازيه ومواساته لحكومة جمهورية باكستان الاسلامية وشعبها الشقيق

ولجمهورية الهند وشعبها الصديق إثر تعرض بعض المناطق الباكستانية والهندية لزلزال قوى أودى بحياة الآلاف من الاشخاص كما عبر عن تعازيه ومواساته لأسر وذوي المتوفين.

وأكد على أن المملكة بتوجيه خادم الحرمين الشريفين تسخر إمكاناتها لعون وغوث المتضررين وتدعو الله سبحانه أن يكون في عون الجميع ووجه خادم الحرمين الشريفين باطلاق حملة تبرعات شعبية في كل مناطق المملكة ليتاح للجميع التعبير عن مشاعر التعاطف والمساندة مع ضحايا هذه الكارثة.

وأشار معالي وزير الثقافة والإعلام إلى أن المجلس في اطار متابعته لتطورات الاوضاع في العراق الشقيق أبدى تطلعه لأن يظهر العراقيون على مختلف انتماءاتهم التجاوب والتعاون مع وفد جامعة الدول العربية الذي يزور العراق بهدف تحقيق المصالحة الوطنية وترسيخ هوية العراق العربية الاسلامية وتعزيز وحدته وتماسكه.

وفي الشأن المحلي أوضح معالي وزير الثقافة والإعلام أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله تحدث عما حققه الاقتصاد الوطني خلال العام المالي ١٤٢٥/١٤٢٦هـ وحتى الآن من نتائج عالية من النمو في مختلف القطاعات للعام الثالث على التوالي وذلك بفضل من الله ثم بفضل سلامة السياسات الاقتصادية للدولة والجهود المستمرة في تنفيذ تلك السياسات والتغييرات الهيكلية والتنظيمية المناسبة بالاضافة إلى التطورات الايجابية في السوق النفطية وتعزيز الثقة بالاقتصاد المحلي واستمرار تحسن بيئة الاستثمار وقصر توسع الانفاق على الاستثمارات طويلة الأجل في القطاعات الانتاجية المهمة وعلى البرامج التي تستهدف تحسين أوضاع الفئات الاكثر احتياجا في المجتمع.

وأشار حفظه الله إلى ان هذا التوجه سيؤدي باذن الله إلى ضبط مسيرة التنمية وتعظيم العائد من الانفاق وتوجيه الفائض لتخفيض الدين العام وبناء احتياطات ملائمة تساعد الاقتصاد على التكيف بالدورات الاقتصادية التي قد تنتج من تقلبات أسعار النفط.

وأشار وزير الثقافة والإعلام في ختام بيانه إلى أن المجلس اطلع اثر ذلك على جملة من الامور المحلية وجدول الاعمال واتخذ من القرارات ما يلي..

أولاً..

وافق مجلس الوزراء على طلب صاحب السمو الملكي وزير الداخلية رئيس مجلس ادارة الهيئة العليا للسياحة تعيين الاستاذ محمد بن عمر العيسائي عضوا في مجلس ادارة الهيئة العليا للسياحة بدلا من معالي المهندس عادل بن محمد فقيه.

ثانياً..

وافق مجلس الوزراء على طلب صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز رئيس مجلس ادارة دارة الملك عبدالعزيز تفويض أمين عام الدارة أو من ينيبه بالتباحث مع الجانب الايراني لاعداد مشروع مذكرة تعاون بين دارة الملك عبدالعزيز في المملكة العربية السعودية ودائرة الوثائق والخدمات البحثية بوزارة الخارجية الايرانية وذلك في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار والتوقيع عليها ومن ثم رفع ما يتم التوصل اليه لاستكمال الاجراءات النظامية اللازمة.

ثالثاً..

بعد الاطلاع على التقرير الذي رفعه معالي وزير المالية حول القطاع المالي والسياسة المالية في المملكة وما اتخذ مؤخراً من اجراءات اصلاحية من بينها انشاء هيئة السوق المالية بمقتضى نظام السوق المالية الجديد وتقوية نظام مكافحة غسل الاموال والجهود المبذولة لتقوية نطاق الاحصاءات الاقتصادية وتعزيزها جودة ونشرا قرر مجلس الوزراء الموافقة على عدد من الاجراءات من أهمها..

أولاً.. قيام جميع الاجهزة الحكومية بالتنسيق والتعاون الكاملين مع مصلحة الاحصاءات العامة وتزويدها بشكل دوري ومستمر بالبيانات الاقتصادية.

ثانياً.. قيام الجهات المختصة ببذل مزيد من الجهود لتحسين الشفافية في اعداد البيانات.

ثالثا.. قيام الجهات المختصة بتعميق السوق الثانوية للأوراق المالية وانشاء سوق ثانوية للسندات الحكومية.

رابعاً.. الاسراع في وضع نظام للرهن العقاري ورفعه لاستكمال الاجراءات النظامية.

رابعاً..

وافق مجلس الوزراء على طلب معالي وزير النقل تفويض معاليه أو من ينيبه بالتباحث مع الجانب التركي لإعداد مشروع اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية تركيا في مجال النقل البحري ورفع ما يتم التوصل اليه لاستكمال الإجراءات النظامية.

خامساً..

وافق مجلس الوزراء على طلب معالي محافظ الهيئة العامة للاستثمار تفويض معاليه أو من ينيبه بالتوقيع على مشروع اتفاقية لتشجيع الاستثمارات المتبادلة وحمايتها بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية سويسرا الاتحادية في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة.

سادساً..

وافق مجلس الوزراء على تعيين ونقل بالمرتبة الرابعة عشرة وذلك على النحو التالي:

- 1تعيين المهندس فهد بن محمد بن عثمان الجبير على وظيفة وكيل الوزارة المساعد للشؤون الفنية بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الشؤون البلدية والقروية.

- 2نقل محمد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز المطلق الذي يشغل وظيفة محافظ (ب) بإمارة المنطقة الشرقية بالمرتبة الثالثة عشرة من وزارة الداخلية وتعيينه على وظيفة وزير مفوض (أ) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الخارجية.